الأمم المتحدة
S/PRST/2000/12



Distr.: General
7 April 2000
Arabic
Original: English

بيان من رئيس مجلس الأمن

في جلسة مجلس الأمن ٤١٢٥ المعقودة في ٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٠ فيما يتصل بنظر المجلس في البند المعنون ''الحالة في أفغانستان''، أدلى رئيس مجلس الأمن بالبيان التالي نيابة عن المجلس:

''نظر مجلس الأمن في تقرير الأمين العام المؤرخ ١٠ آذار/مارس ٢٠٠٠ (A/54/791-S/2000/205) عن الحالة في أفغانستان وآثارها على السلم والأمن الدوليين.

''ويكرر مجلس الأمن الإعراب عن قلقه البالغ إزاء استمرار الصراع الأفغاني، الذي يشكل خطرا شديدا ومتزايدا على السلم والأمن الإقليميين والدوليين. وهو يدين بشدة الطالبان لقيامها بشن هجمات جديدة، ولا سيما الهجوم الذي شنته في ١ آذار/ مارس ٢٠٠٠. ويعرب المجلس عن قلقه العميق إزاء الأنباء التي تفيد بأن كلا الطرفين في الصراع يستعد لتجديد القتال على نطاق واسع ويذكر بمطالباته المتكررة بأن تتوقف الأطراف الأفغانية عن القتال. فهذه الأحداث تزيد من المعاناة الشديدة للسكان المدنيين في أفغانستان.

''ويؤكد مجلس الأمن من جديد أن الصراع في أفغانستان لا يمكن حله بالوسائل العسكرية وأن السبيل الوحيد إلى السلم والمصالحة الوطنية هو الوصول عن طريق التفاوض إلى تسوية سياسية تهدف إلى تنصيب حكومة ذات قاعدة عريضة ومتعددة الأعراق، تمثل الجميع وتكون مقبولة للأفغان جميعا. ويلاحظ المجلس أن الجبهة المتحدة لأفغانستان أعربت عن استعدادها لإجراء محادثات مع الطالبان، ويذكِر بطلبه بأن تستأنف الأطراف، ولا سيما الطالبان، المفاوضات تحت رعاية الأمم المتحدة دونما تأخير وبدون شروط مسبقة في إطار الامتثال الكامل لقرارات الجمعية العامة والمجلس في هذا الشأن.

070400 070400 00-38310 (A)

"ويناشد مجلس الأمن جميع الأطراف الأفغانية أن تمتثل لالتزاماتها بموجب القانون الإنساني الدولي وأن تكفل وصول المساعدة الإنسانية الدولية والموظفين الذين ينقلونها، بشكل كامل ودون عوائق، إلى جميع الأشخاص المحتاجين للمساعدة، ويعرب المجلس عن بالغ قلقه إزاء استمرار تدهور الحالة الإنسانية في أفغانستان نتيجة لاستمرار الأعمال القتالية. وتتحمل الطالبان المسؤولية الرئيسية عن ذلك.

"ويدين مجلس الأمن بشدة الطالبان لقيام مجموعاتها المسلحة بصورة متكررة، في ٢٦ و ٢٧ و ٢٩ آذار/مارس ٢٠٠٠، باقتحام أماكن عمل الأمم المتحدة في قندهار وتفتيشها وترويع موظفي الأمم المتحدة. ويشدد المجلس على أن الطالبان هي المسؤولة دون غيرها عما حدث بعد ذلك من سحب جميع الموظفين الدوليين من قندهار وتعليق أنشطة المساعدة الإنسانية في جنوبي أفغانستان. ويطالب المجلس الطالبان بالكف عن هذه الممارسات غير المقبولة وكفالة سلامة وأمن جميع موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها وموظفي المنظمات الإنسانية العاملين في أفغانستان وفقا للقانون الدولي.

"ويؤكد مجلس الأمن قلقه البالغ إزاء حالة حقوق الإنسان في أفغانستان، فهي حالة غير مقبولة. ويعرب عن انزعاجه بصفة خاصة إزاء استمرار تجاهل الطالبان للشواغل التي أعرب عنها المجتمع الدولي. ويدين المجلس بشدة ترحيل السكان المدنيين قسرا، لا سيما الترحيل الذي قامت به الطالبان في عام ١٩٩٩، وتعمد استهداف المدنيين بالهجمات وتدمير ممتلكاتهم ووسائل عيشهم، والإعدام بدون محاكمة، والاحتجاز التعسفي للمدنيين، وتشغيل المحتجزين بأعمال السخرة، وفصل الرجال عن أسرهم، والقصف العشوائي، وغير ذلك من انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي. ويدعو جميع الأطراف الأفغانية، وبخاصة الطالبان، إلى إنهاء تلك الممارسات، وكفالة حماية المدنيين.

"ويؤكد مجلس الأمن من جديد مبدأ عدم الإعادة القسرية للاجئين على النحو المنصوص عليه في صكوك القانون الدولي ذات الصلة، ويرحب بالجهود التي بذلتها مؤخرا البلدان المجاورة لأفغانستان من أجل دعم عودة اللاجئين طواعية سالمين مكرمين ويحث البلدان المضيفة على مواصلة تقديم الحماية الدولية إلى اللاجئين الأفغان الذين يحتاجون إليها. ويشجع المجلس المجتمع الدولي على تقديم المساعدة اللازمة لذلك.

"ويدين مجلس الأمن استمرار الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان للنساء والفتيات، بما في ذلك جميع أشكال التمييز ضدهن في جميع أنحاء أفغانستان، ولا سيما في المناطق الواقعة تحت سيطرة الطالبان. ولا يزال يساوره قلق عميق إزاء استمرار القيود المفروضة على إمكانية حصولهن على الرعاية الصحية، وعلى التعليم، وعلى العمل خارج

المترل، وإزاء القيود المفروضة على حريتهن في التنقل، وعلى حقهن في العيش دون خوف أو مضايقة أو عنف. ويلاحظ المجلس ما ورد في التقارير الأخيرة من أنباء حول حدوث تقدم طفيف فيما يتعلق بإمكانية حصول النساء والفتيات على خدمات معينة، لكنه يعتبر أن هذه التحسينات التدريجية، رغم ترحيبه بها، تظل أقل بكثير من الحد الأدنى الذي يتوقعه المجتمع الدولي في هذا المجال، ويناشد جميع الأطراف، ولا سيما الطالبان، أن تتخذ التدابير اللازمة لإنهاء جميع انتهاكات حقوق الإنسان للنساء والفتيات.

''ويؤكد مجلس الأمن من جديد أن التدخل الخارجي في الشؤون الداخلية لأفغانستان، بما في ذلك اشتراك مقاتلين وأفراد عسكريين أجانب، وتوريد الأسلحة وغيرها من المواد المستخدمة في الصراع، ينبغي أن يتوقف فورا. ويطلب المجلس إلى جميع الدول اتخاذ تدابير صارمة لمنع أفرادها العسكريين من تخطيط العمليات القتالية في أفغانستان والمشاركة فيها، والقيام فورا بسحب الأفراد التابعين لها، وضمان توقف الإمداد بالذخائر وغيرها من المواد المستخدمة في شن الحرب. ويعرب المجلس عن قلقه العميق إزاء استمرار اشتراك آلاف من غير مواطني أفغانستان في القتال في أفغانستان إلى جانب قوات الطالبان.

''ويؤكد مجلس الأمن مجددا موقفه بوجوب استمرار الأمم المتحدة في تأدية دورها الأساسي والحيادي في الجهود الدولية الرامية إلى التوصل إلى تسوية سلمية للصراع الأفغاني. ويرحب بتعيين ممثل شخصي جديد للأمين العام وبالأنشطة التي تضطلع بها بعثة الأمم المتحدة الخاصة في أفغانستان من أجل تيسير العملية السياسية الرامية إلى التوصل إلى تسوية سياسية دائمة للصراع. ويؤيد المجلس نشر وحدة الشؤون المدنية التابعة للبعثة داخل أفغانستان على مراحل، عندما تسمح حالة الأمن بذلك.

''ويرحب مجلس الأمن بالالتزام المتجدد لأعضاء مجموعة ''الستة زائد اثنين'' بالإسهام في إيجاد تسوية سلمية للصراع الأفغاني دعما لجهود الأمم المتحدة، ويحث أعضاء المجموعة والأطراف الأفغانية على تنفيذ إعلان طشقند بشأن المبادئ الأساسية لتسوية الصراع في أفغانستان بالوسائل السلمية (A/54/174-S/1999/812، المرفق)، وبخاصة اتفاق أعضاء المجموعة على عدم تقديم الدعم العسكري لأي طرف أفغاني ومنع استخدام أقاليمها لهذه الأغراض.

''ويعرب مجلس الأمن عن تقديره للجهود التي تبذلها منظمة المؤتمر الإسلامي، دعما للأمم المتحدة وبالتنسيق معها، من أجل تيسير إجراء مفاوضات بين الطرفين الأفغانيين. ويشجع المجلس العملية التي بدأت في روما لعقد جمعية كبرى (لويا جيرغا) في أفغانستان

ويعرب عن تقديره أيضا للجهود الأخرى المبذولة مؤخرا لتحقيق السلم في أفغانستان، بما في ذلك الاجتماعات التي تعقدها مجموعة قبرص والاجتماعات التي تعقد في طوكيو.

''ويُدين مجلس الأمن بشدة استمرار استخدام الأراضي الأفغانية، وبخاصة المناطق التي تسيطر عليها الطالبان، لإيواء الإرهابيين وتدريبهم والتخطيط للأعمال الإرهابية، ويؤكد من جديد اقتناعه بأن قمع الإرهاب الدولي أمر أساسي لصون السلم والأمن الدوليين. ويُلح المجلس على الطالبان أن تكف عن إمداد الإرهابيين الدوليين ومنظماتهم بالملجأ وعن تدريبهم، وأن تتخذ تدابير فعالة تكفل عدم استخدام الأراضي الخاضعة لسيطرتها لإقامة قواعد ومعسكرات أو لإعداد أو تنظيم أعمال إرهابية ضد دول أخرى أو ضد مواطني هذه الدول، وأن تتعاون مع الجهود الرامية إلى تقديم الإرهابيين المدانين إلى العدالة.

''ويطالب مجلس الأمن الطالبان مرة أخرى أن تسلم الإرهابي المدان أسامة بن لادن إلى السلطات المختصة على النحو المبين في قرار المجلس ١٢٦٧ (١٩٩٩) المؤرخ ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩. ويشدد المجلس على أن إمعان الطالبان في عدم الامتثال لهذا المطلب أمر غير مقبول. وسيكفل المجلس التنفيذ الفعال للتدابير المفروضة بموجب ذلك القرار. ويدين المجلس الهجمات الأخيرة والهجمات التي دبرها إرهابيون تابعون لأسامة بن لادن، وتشكل هذه الهجمات استمرارا للخطر الذي يهدد المجتمع الدولي.

''ويؤكد مجلس الأمن من جديد أن أسر الطالبان للقنصل العام لجمهورية إيران الإسلامية واغتيال دبلوماسيين إيرانيين وصحفي إيراني في مزار شريف، فضلا عن اغتيال موظفي الأمم المتحدة يشكل انتهاكا صارخا للقانون الدولي. ويعرب عن القلق إزاء عدم ملاحقة الطالبان للمسؤولين عن هذه الجرائم ملاحقة قضائية فعالة. ويكرر المجلس طلبه بأن تتعاون الطالبان تعاونا تاما مع الأمم المتحدة في هذا الصدد.

''إن مجلس الأمن منزعج أشد الانزعاج للزيادة الخطيرة في زراعة المخدرات وإنتاجها والاتجار بها في أفغانستان، وبخاصة في المناطق التي تسيطر عليها الطالبان، ولعواقب ذلك على استمرار الصراع. ويطالب المجلس بأن توقف الطالبان وغيرها جميع الأنشطة غير المشروعة المتصلة بالمخدرات. ويشجع المجلس مبادرة مجموعة ''الستة زائد اثنين'' للتصدي للمسائل المرتبطة بالمخدرات بطريقة منسقة وبدعم من مكتب مراقبة المخدرات ومنع الجريمة. ويشجع أيضا الدول الأعضاء وسائر الأطراف المعنية على زيادة تقديم دعمها إلى الجهود الرامية إلى تعزيز قدرات البلدان المتاخمة لأفغانستان في مجال مراقبة المخدرات.

”ويشدد المجلس على ضرورة قيام جميع الدول الأعضاء بالتنفيذ الفوري والفعال للتدابير المفروضة بموجب قراره ١٢٦٧ (١٩٩٩)، ويُذكِّر الدول الأعضاء بالتزاماتها بموجب هذا القرار، بما في ذلك المساعدة في تحديد الأصول والطائرات التي في حوزة الطالبان. ويؤكد المجلس أن الجزاءات لا تستهدف الشعب الأفغاني، وإنما هي مفروضة على الطالبان بسبب عدم امتثالها لذلك القرار. ويؤكد المجلس من جديد قراره بشأن تقييم تأثير التدابير المفروضة بموجب ذلك القرار، بما في ذلك آثاره الإنسانية. ويشجع اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٢٦٧ (١٩٩٩) على تقديم تقرير في هذا الصدد بمجرد أن تسمح لها الظروف بذلك.

”ويُحمّل مجلس الأمن قادة الطالبان المسؤولية عن عدم اتخاذ تدابير من أجل الامتثال للمطالب التي وردت في قراراته، وبخاصة التدابير الرامية إلى إبرام اتفاق لوقف إطلاق النار واستئناف المفاوضات، ويشدد على ضرورة امتثال الطالبان لتلك المطالب دون تأخير.

”وفي هذا الصدد، يؤكد مجلس الأمن من جديد استعداده للنظر في فرض تدابير موجهة أخرى، وفقا للمسؤولية الموكلة إليه بموجب ميثاق الأمم المتحدة، بهدف تحقيق التنفيذ التام لجميع قراراته المتصلة بهذا الموضوع“.